يتحدث عبد الرزاق الإدريسي، الكاتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم، في هذا الحوار عن أسباب الدعوة للاحتجاج الوطني (الخميس) المقبل، موضحا التراجعات التي تعرفها الشغيلة بالعديد من القطاعات في الوقت الحالي، خصوصا قانون الاقتطاع من أجور المضربين، حيث طالب الدولة باسترجاع كل الأموال المنهوبة من أجور الموظفين والموظفات المضربين والمضربات معتبرا إياها "اقتطاعات لا قانونية ولا مشروعة".

وبخصوص ملف الأساتذة المطالبين بالترقية، انتقد الإدريسي عدم قدرة الحكومة على فتح ولو حوار أولي معهم، محملا المسؤولية الكاملة للدولة لضياع حق التلاميذ لأنها تجاهلت المضربين، معتبرا أن مصلحة التلاميذ هي آخر ما يشغل بال الدولة.

وفي موضوع إصلاح أنظمة التقاعد، اقترح جعل سن التقاعد اختياريا للموظف من 55 إلى 65 سنة، وطالب بتحمل الدولة مسؤوليتها في إصلاح صناديق التقاعد عبر مضاعفة مساهمتها على غرار أنظمة التقاعد العسكرية.

عبد الرزاق الإدريسي: مسيرة وإضراب الخميس ضد القرارات التراجعية ونحن مع المبادرات الوحدوية

■ الدولة عملت دائماً على تشتيت العمل النقابي وخلق التفرقة

■ متشبثون بالاستقلالية عن الحكومة والباطرونا والأحزاب السياسية

حوار: عبد الرحيم العسري

■ لماذا خطوة الإضراب الوطني (الخميس) المقبل؟

● **دعونا كاتحاد نقابي للموظفين والموظفات إلى إضراب وطني يوم (الخميس) 6 فبراير 2014 على مستوى الوزارات والجماعات الترابية.. مع تنظيم مسيرة تنطلق من باب الحد في الرباط صباح نفس اليوم العاشرة صباحا، للاحتجاج على ما آلت إليه أوضاع الشغيلة والتنديد بالإجهاز على أنظمة التقاعد (رفع سن التقاعد، الزيادة في نسبة الاقتطاع، تخفيض المعاش) والمطالبة بالتسريع بأجرأة اتفاقي 19 و26 أبريل 2011 (الدرجة الجديدة..) والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة منذ 2009 وبحماية الحريات النقابية والحق في الإضراب ووضع حد لكل أشكال التضييق التي تتعرض لها، وعلى رأسها الاقتطاع اللا قانوني من أجور الموظفين/ات المضربين/ات.. والتعبير عن استنكارنا لما تعرفه تعاضديات الموظفين/ات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية من نهب واختلاسات، والمطالبة بالاستجابة للمطالب القطاعية (التعليم، الجماعات المحلية، الفلاحة، الصحة، العدل،...) والفئوية.**

■ ما هي وجهة نظركم من التصريح المشترك للنقابات الثلاث؟

● **لقد عبرنا عن دعمنا للمبادرة الوحدوية للمركزيات النقابية الثلاث، أما القرار المشترك الذي جاء في تصريح المركزيات الثلاث يوم 29 يناير، والقاضي بإرسال مذكرة لرئيس الحكومة، فمن جهة نتمنى أن تستجيب الحكومة لما ستطرحه المذكرة، رغم أننا نعتبر أن قرارات الحكومة في مختلف المجالات هي قرارات متخذة مسبقا ولا يبدو أن الحكومة ستستجيب للمطالب أو حتى لبعضها، وهذا هو المحرك الأساسي للمسيرة وللإضراب الوطني الذي تخوضه مكونات التوجه الديمقراطي يوم (الخميس) 6 فبراير 2014.**

■ ألا ترون أن تجزيء العمل النقابي يعود سلبا على الشغيلة ومصالح الطبقة العاملة؟

● **إننا كتوجه نقابي ديمقراطي كنا دائما ومنذ عشرات السنين نطالب ونعمل من أجل وحدة العمل النقابي، وكنا وما زلنا نعتبر أنه لا مجال للتشرذم والتوزيع النقابي في الوقت الذي نجد فيه أرباب العمل موحدين في إطار مجموعة واحدة والدولة كمشغل بالطبع موحدة.. والدولة في المغرب، عملت دائما على تشتيت العمل النقابي وخلق التفرقة، ونحن اعتبرنا دائما الوحدة كمبدأ أساسي من مبادئ العمل النقابي، واعتبرنا كذلك أن هذا العمل المشترك يمكن أن يعزز الوحدة النضالية ضد الهجمة الشرسة للحكومات اللاشعبية المتتالية والباطرونا على مكاسب وحقوق الشغيلة وسائر الجماهير الشعبية، ومارسنا العمل المشترك في العديد من المحطات النضالية كإتحاد نقابي للموظفين وكجامعة وطنية للتعليم وغيرهما.. وفي الجامعة الوطنية للتعليم، نظمنا وأطرنا وتبنينا العديد من النضالات الفئوية خلال العقود الأخيرة واستطعنا تحقيق العديد من المكتسبات الجزئية واستطعنا كذلك إدماج العديد من المناضلين، الذين تمرسوا على النضال واكتسبوا تجارب مهمة من داخل النضالات، في الهياكل التنظيمية للجامعة، ويتحمل العديد منهم مسؤوليات محلية وجهوية ووطنية.**

■ هل تتفقون مع باقي النقابات بخصوص موضوع إصلاح صناديق التقاعد، وما هي وجهة نظركم في هذا الموضوع المهم؟

● **بالفعل، موضوع التقاعد بالنسبة لنا مهم، كتوجه ديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل، ساهمنا منذ 2004 في النقاش الذي يهم إصلاح أنظمة التقاعد، وكنا وما زلنا متشبثين باستماتة في الحفاظ على مكتسبات الموظفين والموظفات في التقاعد، وقد كان رفيقنا محمد هاكش في اللجنة التقنية، وما زلنا بالطبع وأكثر من أي وقت مضى على مواقفنا الثابتة الرافضة لأي إجهاز على الحق في تقاعد مريح ولن نقبل بأي تمديد أو زيادة في المساهمة، لأن هذا يعني تقليصا في الأجور، كما أننا لا نقبل تعديلا في سنوات احتساب المعاش أو النسبة المئوية، لأن ذلك معناه تقليصا في قيمة المعاش.**

وأقترح التدابير والإجراءات التالية:

تحمل الدولة مسؤوليتها في إصلاح صناديق التقاعد عبر مضاعفة مساهمتها على غرار أنظمة التقاعد العسكرية.

جعل سن التقاعد اختياريا للموظف من 55 إلى 65 سنة.

رفض أي إجراء يؤدي إلى التنقيص من أجر الموظف أو معاش المتقاعد.

فتح تحقيق حول أسباب إفلاس نظام التقاعد ومعاقبة المتورطين في نهب أموال المساهمين واسترجاع الأموال المنهوبة.

ونعتبر أن الإجهاز على الحق في التقاعد هو جزء من نتائج ارتهان بلادنا لإملاءات المراكز المالية العالمية وللتستر على الفساد المستشري في كل خلايا الدولة وتجسيد واضح وجلي لسياسة "عفا الله عما سلف" واللاعقاب.

■ أين يكمن الخلل بصراحة في التفرقة النقابية؟

● **التفرقة والتوزيع والتشتت النقابي مع الأسف أصبح أمرا واقعا لكن يجب العمل على الحد منه والعمل على الوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية، أما الخلل فهو كبير وله آثار وخيمة على أوضاع الشغيلة.**

نحن دائما أوفياء لمبادئنا ولهويتنا المنفتحة على كل القوى النقابية الديمقراطية والمكافحة، وسبق لنا أن دعونا من خلال مجالسنا الوطنية ومختلف بيانات التوجه الديمقراطي إلى ضرورة توحيد نضالات النقابات الديمقراطية في أفق الوحدة النقابية التنظيمية، وهذا يعكس قناعتنا بالوحدة التي يترجمها صمودنا داخل الاتحاد المغربي للشغل-التوجه الديمقراطي.

فنحن إذا لسنا انعزاليين أو انقساميين، بل وحدويون مكافحون ومتشبثون باستقلالية الفعل النقابي عن الحكومة والباطرونا وعن تدخل للأحزاب السياسية برهاناتها الانتخابية الضعيفة القيمة والضيقة الأفق. علما أننا - والجميع يعرف هذا الأمر من إدارات التربية الوطنية والتعليم العالي والنقابات ونساء ورجال التعليم. نمثل شريحة واسعة من نساء ورجال التعليم وموجودون في كل الجهات والأقاليم والمدن والقرى وساهمنا في حل العديد من المشاكل والقضايا.

■ في رأيكم، هل النقابات تؤثر في الأحزاب أم الأحزاب هي التي تؤثر في النقابات؟

● **في رأيي على الأحزاب أن تشجع مناضليها ومناضلاتها على الانخراط والنضال في النقابات وتحثهم على التضحية من أجل خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها، وهكذا ستؤثر الأحزاب إيجابيا في النقابات ليس بإملاء القرارات عليها بل لأنها ستمدها بأطر ونشطاء فاعلين ونزهاء يقوون صفوف النقابة ويحترمون استقلاليتها، لكن في الواقع الحالي قليلة هي الأحزاب التي تؤمن بهذا المنطق، ونرى عكس ذلك، إذ كلما وقع انقسام حزبي يؤسس الطرف الجديد نقابة جديدة تابعة له وتزيد انقساما للحركة النقابية، لأن تلك الأحزاب اعتادت تأسيس النقابات لتستخدمها وبالتالي في غالب الأحيان هي التي تؤثر فيها وتملي عليها القرارات.**

ويجب على العمل النقابي أن يحترم مبادئه التي تساهم في بناء مجتمع بدون اضطهاد واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والشعار الخالد "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها"، وتتجسد هذه المبادئ الأساسية في: الجماهيرية، والتقدمية، والتضامن، والوحدة النقابية، والاستقلالية عن الدولة والإدارة والباطرونا والأحزاب، والديمقراطية الداخلية وكهدف داخل المجتمع. وعند احترام كل ذلك، فإن العمل النقابي، وفقط آنذاك، ستكون وضعيته سليمة ومستقيمة تؤهله بأن يلعب دوره في الدفاع عن مطالب الأجراء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية. أما أدوات المجتمع فيما بينها حزبية نقابية ثقافية جمعوية شبابية نسائية حقوقية إلخ، فهناك بالطبع علاقة تأثير وتأثر، وما يجب هو أن يحترم كل إطار قوانينه الأساسية ومبادئه حتى لا يطغى إطار على آخر.

■ هل أدى قرار الاقتطاع من الأجور إلى إضعاف العمل النقابي؟

● **أولا يجب استرجاع كل الأموال المنهوبة من أجور الموظفين والموظفات المضربين والمضربات لأنها اقتطاعات لا قانونية ولا مشروعة.**

ثانيا كان الهدف الحكومي من الاقتطاع من الأجور هو التقليص من أيام الإضراب، لكن الإحصائيات تقول إن قطاع التعليم رغم الاقتطاعات من الأجور فعدد أيام الإضراب لم تتناقص بل تضاعفت.

ثالثا وإن افترضنا أن الاقتطاع أدخل الرعب وسط الموظفين وتراجعوا عن ممارسة حقهم في الإضراب خوفا من الاقتطاع، فهذا لن يعني أبدا أن الحكومة خلقت سلما اجتماعيا وأجواء سليمة داخل المؤسسات التعليمية والإدارات، لأن تراجع ساعات الإضراب بهذه الطرق لا يحقق جو الارتياح الذي يؤدي للعطاء والجودة في العمل، بل يؤدي بعكس ذلك إلى الاحتجاج بطرق غير سليمة عبر التهاون واللامبالاة وعدم المثابرة في العمل مما يشكل مسا بمصلحة المواطنين والمواطنات. كما تستمر أجواء الاحتقان والتوتر بشكل متواصل وليس فقط لمدة الإضراب، وترجع الأمور إلى نصابها بل إلى أحسن إن تم حل المشاكل بالحوار.

لهذا فالاقتطاع من الأجور والترهيب والتخويف والتعسف ليس هو الحل، بل الحل هو الحوار والمفاوضات المفضية إلى اتفاقات واحترام تلك الاتفاقات، كما أن العمل النقابي لا ينحصر في الإضراب، وإنما يتمثل في تأطير الشغيلة وجعلها تتمسك بمطالبها العادلة والمشروعة، وتطوير مجال عملها، عبر الانخراط الواعي والمسؤول في النقابة، وهذه مسألة ملقاة على عاتق المناضلين الشرفاء.

أما الذي أدى إلى إضعاف العمل النقابي فهو الممارسات المخزنية التي لعبت دورا كبيرا في التقسيم النقابي، وثانيا عدم احترام مبادئ العمل النقابي المذكورة أعلاه وغياب المفاوضات الجدية وعدم احترام الاتفاقات المبرمة، مما يؤدي إلى اليأس والتخلي وعدم الاستمرارية.

■ نقابتكم ساندت ملف الأساتذة، من يتحمل المسؤولية في ضياع حق التلاميذ من التمدرس؟

● **الجامعة الوطنية للتعليم كعادتها تساند ملفات نساء ورجال التعليم المشروعة، ساندنا الأساتذة المجازين وحاملي الماستر في نضالهم من أجل الترقية بالشهادات الجامعية، ودعمنا وأطرنا نضالات الأفواج التي سبقتهم 2008 و2009 و2010 و2011 لأننا مقتنعون بعدالة مطلبهم وهو ما تحقق للأفواج السابقة.**

أما الفوجين الحاليين 2012 و2013، فرغم احتجاجاتهم التي انطلقت منذ شتنبر 2012 بإضرابات ووقفات إنذارية وامتدت في الإضراب الأخير منذ 19 نونبر، والوزارة والحكومة الحالية لم تفتح مع المعنيين ولو نافذة للحوار واكتفت بإصدار البلاغات والمحاضر التي تبطن لغة عدائية وتنطوي على التهديد بالعزل من الوظيفة وقد تعمدت عدم التعاطي مع المعنيات والمعنيين مما ساهم في إطالة أمد الإضرابات، وعملت على قمع أشكالهم الاحتجاجية.

أما الحديث عن المسؤولية تجاه تمدرس التلاميذ، فهي من مسؤولية الدولة لأنها تجاهلت المضربين ولم تقدم حتى على فتح الحوار معهم للإنصات لاقتراحاتهم، وبهذا تعطي الدولة الدليل على أن مصلحة التلاميذ هي آخر ما يشغل بالها عكس ما يقوم به المسؤولون في الدول التي تحترم نفسها، أما المسؤولون الذين ابتلينا بهم في الحكومة فاكتفوا بإنزال قوات القمع من مختلف التشكيلات الذين تجاوزوا كل الحدود في الاعتداءات الجسدية والمعنوية ضد الأستاذات والأساتذة، أما وزارة التربية الوطنية فقد اكتفت بإصدار مراسلة تحث فيها نواب الوزارة ومديري المؤسسات على تعويض الأساتذة المضربين بالاعتماد على كل الإجراءات الترقيعية من قبيل الضم وتقليص الغلاف الزمني لبعض المواد وإعادة الانتشار... فضياع حق التلاميذ من التمدرس مسؤولية الدولة التي مع الأسف في الغالب لا يهمها هذا الحق، خصوصا بعد إقدامها عن طريق إدارات المؤسسات التعليمية على أمور خطيرة جدا وهي تكليف أساتذة لا علاقة لهم بالتلاميذ المتضررين من الإضراب بوضع فروض ونقط لهم..

■ من يتحمل المسؤولية في التدخل العنيف في حق الأساتذة أمام مقر وزارة التربية الوطنية؟

● **سؤال يجب طرحه على المسؤولين في الحكومة وفي مختلف دوائر الدولة، لأننا أصبحنا متعودين على تملص من هم مفروض فيهم قانونيا التحكم في أجهزة القمع، من المسؤوليات في ما ينتج عن تدخلاتها من كوارث، ولم نعد نعرف من يتحكم في هذه الأجهزة ومن يعطيها الأوامر، أما سبب العنف الممارس على مختلف المحتجين فهو ناتج أساسا عن غياب الديمقراطية الحقة في بلادنا وعن سيادة اللاعقاب في حق مرتكبي مختلف الانتهاكات والجرائم. ويستهدف القمع تكسير النضالات حتى لا تحقق شيئا بهدف تيئيس الناس من النضال وإسكات كل الأصوات وقتل الضمائر الحية، بهدف التربع على كرسي الفساد والنهب وتهريب الأموال والاستيلاء على ممتلكات الشعب وخيراته دون حسيب ولا رقيب ولا وجع دماغ.**

والدولة بجميع مؤسساتها مسؤولة عن المجازر التي يتعرض لها المحتجون والمحتجات وعلى رأسها وزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات، والتدخل الهمجي في حق الأساتذة المطالبين بالترقي بواسطة الإجازة أو الماستر يكشف أن وزارة التربية الوطنية صدت أي محاولة للحوار مع الأساتذة المعنيين، بل أكثر من ذلك، فقد تواطأت من أجل القضاء المبرم على أي إمكانية لإيجاد حل ملائم للملف.

■ ما رأيك في ظاهرة استمرار قادة النقابات في مراكزهم بحيث لا يغيرهم إلا الموت؟

● **هذه من بين الأمور التي تؤدي إلى إضعاف العمل النقابي وتضرب مصداقيته، وهي ناتجة عن غياب الديمقراطية الداخلية للنقابة وتهميش الأجهزة التقريرية وتكريس فكرة الزعيم والاستفراد بالقرارات، ومن العوامل المساعدة في الخلود في القيادة غياب قوانين أساسية ديمقراطية وإن كانت غياب تطبيقها، وهو أمر مرفوض بالطبع من طرف كل ديمقراطي ولا مبرر له إطلاقا.**

■ أين وصل خلاف نقابتكم مع الاتحاد المغربي للشغل؟

● **الخلاف والاختلاف كان دائما حاضرا داخل الاتحاد المغربي للشغل وتاريخ ميلاد النقابات في المغرب رديف للانقسام والانشقاق بدء بالاتحاد العام للشغالين والكنفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل.. والأسباب والمبررات متعددة ومرتبطة بحسابات الظرفية التاريخية وسياقاتها، ولكن جوهرها يظل دائما هو غياب الديمقراطية الداخلية وعدم استقلالية الحياة النقابية الداخلية.**

والتوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل بمختلف قطاعاته ومناضليه ومناضلاته في مختلف المناطق يدبر وينظم الصمود ومستمر في عمله التنظيمي والتكويني والنضالي.. وما مفاكينش..

> **كنا وما زلنا نعتبر أنه لا مجال للتشرذم والتوزيع النقابي في الوقت الذي نجد فيه أرباب العمل موحدين في إطار مجموعة واحدة والدولة**

> **فتح تحقيق حول أسباب إفلاس نظام التقاعد ومعاقبة المتورطين في نهب أموال المساهمين واسترجاع الأموال المنهوبة**

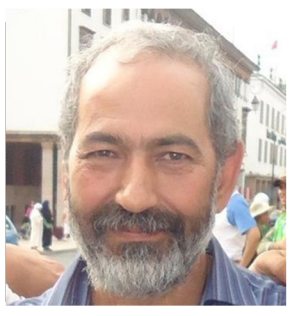

عبد الرزاق الإدريسي، من مواليد 1958 بدبدو في الجهة الشرقية، كاتب عام وطني للجامعة الوطنية للتعليم منذ مؤتمرها العاشر في ماي 2012، تقلد عدة مسؤوليات نقابية محلية وجهوية ووطنية بالاتحاد المغربي للشغل، عضو الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل منذ مؤتمرها العاشر في دجنبر 2010.

اتخذ في حقه قرار الطرد من الاتحاد المغربي للشغل رفقة أمين عبد الحميد وخديجة غامري في مارس 2012، مناضل حقوقي بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان، مفتش في التخطيط التربوي، متزوج بخديجة الرياضي لهما ابنان، خليل ومنتصر.